

Distr.: General
26 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة

الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن

الحادي والعشرين"

بيان مقدم من التحالف النسائي الدولي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300115 300115 14-65428 (A)



البيان

نهج تطلعي إلى منهاج عمل بيجين

يرى التحالف النسائي الدولي أن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً يحدث في لحظة تاريخية تتلاقى فيها الجهود الدولية الرئيسية لتعزيز التنمية البشرية وحقوق الإنسان.

وإن هذا الاستعراض لمنهاج عمل بيجين مهم لأنه سيوفر معلومات يُسترشد بها في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستُحدّد التوجهات على المستوى الإقليمي وكذلك ما ووجه من عقبات وما أُحرز من تقدم في تنفيذ المنهاج.

كما إنه سيعمل أيضاً على تعزيز الدعوة إلى أهداف تحويلية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة وتمكين المرأة ويدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأهداف الأخرى.

وعلى الرغم من التأكيد مراراً على القوة المعيارية لمنهاج عمل بيجين، فلا يزال الطريق طويلاً أمام تحقيق الوعود الكاملة لبرنامج عمل بيجين.

وقد تمثل أحد الأسباب في أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تعالج القضايا الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية التي تؤثر على أعمال حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق الإنسان للمرأة.

وسعى لتحقيق هذه الغاية، فإن الإطار لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يضمن أن النظام المالي الدولي يعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان للمرأة.

ولكن أهداف التنمية المستدامة المقترحة لا تزال غير تحويلية أو طموحة أو قائمة على الحقوق بما فيه الكفاية. ولا يوجد سوى عدد قليل من الحالات التي ورد فيها ذكر صريح لحقوق الإنسان في الأهداف، وحقوق الإنسان ليست هي، كما كان يُؤمل فيه، الإطار الذي تقوم عليه أهداف التنمية المستدامة. ومما يخيب الآمال بشكل خاص عدم وجود التزام بالإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة في الهدف ٥.

وتمثل تحد آخر فيما يتعلق بتنفيذ بيجين+٢٠ في الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الجارية التي أثرت على معظم مناطق العالم، وتركت آثاراً سلبية بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص.

وظلت النساء العاملات في البلدان النامية وبلدان العالم المتقدم يدفعن ثمناً باهظاً حيث إن الأزمة الاقتصادية العالمية قد قوّضت حقوقهن، بما في ذلك حقهن في العمل اللائق وفي سبل العيش وفي رفاه أسرهن، وهي حقوق ستستمر لجيل كامل.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى تباطؤ التقدم عن طريق توجيه الانتباه بعيداً عن أهداف المساواة بين الجنسين نحو ضرورات السياسة التي تبدو أكثر إلحاحاً، مثل وضع التدابير التشفية.

وينبغي أن تكون المساواة بين المرأة والرجل جزءاً لا يتجزأ من خطط الإنعاش. بما في ذلك مشاركة المرأة مباشرة في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية وإشراك النساء المتخصصات في مجال الاقتصاد في تحديد وتنفيذ السياسات المتعلقة بالإنعاش.

ولدي التحالف النسائي الدولي مخاوف كبيرة فيما يتعلق بوعود منهاج عمل بيجين التي لم يُوف بها بعد. وأهم هذه المخاوف عدم المساواة بين الجنسين وتآنيث الفقر، وقد تفاقم كلاهما بسبب الأزمة الاقتصادية/المالية الجارية حالياً. وإضافة إلى ذلك، فقد تعمّقت هذه المخاوف عن طريق نموذج التنمية الحالي القائم على النمو، والذي فشل في التصدي لتركيز السلطة والثروة داخل البلدان وفيما بينها.

وتشكل النساء الغالبية العظمى من فقراء العالم. فغالبية العاملين في القطاعات الأكثر ضعفاً، وهي: العمل المنزلي وصناعة الملابس الجاهزة، والعاملين في زراعة الكفاف، هم من النساء. وتعاني المرأة أيضاً من الكوارث المناخية التي تُعدّ النساء هنّ الأقل مسؤولية عنها.

وينبغي أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ العوامل الهيكلية التي تديم الأزمة، وعدم المساواة، وانعدام الأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتتمثل المخاوف الأخرى للتحالف النسائي الدولي في الشروط اللازمة لإعمال حقوق المرأة، والتي تعتبر حاسمة في معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين والفقر. وهي تشمل وباء العنف. فقد أصبح العنف ضد المرأة وباءً في بعض البلدان. ولا تتعرض النساء للاغتصاب فحسب، بل للقتل أيضاً. ويبدو أن الدولة وحكومتها تكونان، في العديد من الحالات، غير مهتمتين، وتتحملان الوزر في بعض الحالات. وإن قتل الإناث هو الشكل النهائي للعنف ضد النساء والفتيات. وإنهاء قتل الإناث، فإننا نحتاج إلى إنهاء الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة.

ويتواصل العنف، وخاصة العنف الجنسي، في حالات النزاع المسلح وفي سياقات ما بعد النزاع، بسبب استمرار الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ازدياد مشاركة المرأة في القوى العاملة، فإنها ممثلة بطريقة غير متناسبة في العمل غير الرسمي، وهو قطاع يتسم عموماً بعدم الاستقرار وتدني الأجور ولا تشمله تشريعات العمل.

وإن تشجيع العمل اللائق في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيحتاج إلى تحديد وتغيير العوامل الهيكلية التي ظلت تساهم في زيادة فرص العمل غير المستقر وغير الرسمي.

ولا تزال المرأة تقدم الدعم للاقتصاد بأكمله عن طريق قيامها بمعظم العمل المنزلي وعمل الرعاية غير المدفوع الأجر والمستمد من تقسيم العمل حسب نوع الجنس.

وإن الصور النمطية التمييزية بين الجنسين، إضافة إلى الأزمة المالية، يديمان ويعمقان عدم المساواة في توزيع أعمال الرعاية، وبالتالي يؤثران على تمتع المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بمجموعة واسعة من الحقوق المترابطة. ويجب الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر في الإحصاءات والسياسات، وأن يُقلص عن طريق الاستثمار العام وأن يعاد توزيعه، بحيث يجري تقاسمه بالتساوي بين النساء والرجال، وبالتالي يتم القضاء على أوجه عدم المساواة في السيطرة على الموارد والملكية.

وقد ظلت المشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرار هي المجال الذي كانت فيه وتيرة التغيير بطيئة وغير متكافئة عبر المناطق. وفي مجال صنع القرار الاقتصادي فإن المرأة غائبة على الدوام من هيئات صنع القرار الرئيسية التي تؤثر في توزيع الموارد في القطاعين العام والخاص.

ولم يتحقق توفير الصحة وإعمال الحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، كما لم يتحقق توفير التثقيف الجنسي الشامل لجميع الشباب داخل المدارس وخارجها. ويلزم أن تكون هذه الحقوق أولوية واضحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما لم تتحقق حقوق المرأة في المشاركة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار، فضلاً عن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان. وإننا نأسف لأن الهدف المتعلق بـ "المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع" من أهداف التنمية المستدامة لا يتضمن هذه الغايات. وينبغي أن يُطلب من الحكومات تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وقراراته اللاحقة المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن، وأن تقدم تقاريرها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأخيراً، أود أن أركز على أهم سبب لعدم الوفاء بمنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية، وهو الافتقار إلى إطار من آليات الرصد والمساءلة التشاركية لتقييم التزامات المُكلفين بالمسؤولية.

وتعني المساءلة التزام القائمين بالسلطة بتحمل المسؤولية عن أفعالهم، والرد بخصوصها على من تأثروا منها، وأن يتعرضوا لشكل من أشكال العقوبات إذا وُجد أن سلوكهم أو تفسيرهم غير سليم.

كما تعني المساءلة تمكين الناس، وخاصة النساء، من التعبير عن أولوياتهم في حين يسيطرون بدرجة أكبر على حياتهم.

كذلك تعني المساءلة مراقبة فعالية السياسات المحلية والوطنية والإقليمية، وكذلك الدولية، وتوفير البيانات لتحسين السياسات.

وسيعمل التحالف النسائي الدولي من أجل اعتماد وتنفيذ آليات للرصد والمساءلة التشاركية من شأنها أن تجعل من الممكن تحقيق الوعود التي قُطعت في منهاج عمل بيجين وخطبة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أمل أن تثبت في هذه المرة مصداقية التزامات المُكلفين بالمسؤولية.